المصطلحات الأمنية ودور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في توحيدها

د. محمود شاكر سعيد

مقدمة

لما كان المصطلح لفظًا يطلق على مفهوم معين عن طريق الاصطلاح(الاتفاق) بين المعنيين بتلك الدلالة، وأن الأساس هو الاتفاق بين ذوي الاختصاص على الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الاتفاق وسبل تحقيقها؛ فقد حدد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضل المقبول؛ فذكروا « أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة، دقيقة، موجزة، سهلة النطق، وأن يشكل المصطلح الواحد منها جزءًا من نظام مجموعة من المصطلحات التي ترمز إلى مجموعة معينة من المفاهيم، وعدوا هذه السمات متطلبات عامة يجب أن تتوافر في المصطلح المتفق عليه»(Fellberص٢٢ نقلا عن الحمد(٢٠٠٥م)، ص ٤).

ولما كان المصطلح «يمثل نوعًا من مشاغل اللغة العربية، وهمومها، ويرتبط بجملة من هذه الهموم؛ فهو من ناحية استكمال لانتشار العربية داخل الوطن العربي، وهو من ناحية أخرى استيفاء لعوامل نشرها خارج البلاد العربية، وهو من ناحية ثالثة محاولة لطرد الازدواجية اللغوية في الطبقات العربية المختلفة» (فيصل، شكري، ١٩٨٦م، ص ٣٠)؛ فقد برزت أهمية العمل على سد حاجة أبناء اللغة العربية في هذا الميدان الأصيل نظرًا «لارتباط المصطلحات بجميع العلوم إنسانية كانت أو مادية، ولصلتها –أيضًا- بالوضعية التي يجتازها الفكر العربي في القرن الجديد»؛ إذ بات من البديهي الجزم في هذا العصر بأن ضبط المعارف والمعلومات في شتى التخصصات لا يتأتى إلا بضبط مصطلحاتها بموضوعية وبشروط مخصوصة، واستنادًا إلى منهجية علمية دقيقة.

ونظرًا لأهمية المصطلح الأمني فقد تناولت هذه الدراسة مشكلة تعدد المصطلح الأمني المستخدم في الدول العربية وتشتته وتأثير ذلك على تحقيق الرسالة الأمنية ودور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب- وقدمت عددًا من السبل والإجراءات لمواجهة هذه المشكلة من خلال خطة عمل مقترحة لمواجهتها على مستوى وضع المصطلحات وتوحيدها ونشرها في الدول العربية استنادًا إلى برامج بنائية، وأخرى وقائية، وثالثة علاجية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على واقع المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية.
- تعرف أسباب تعدد المصطلح الأمني في الدول العربية.
- معرفة تأثير التعدد والتشتت للمصطلح الأمني في الدول العربية.
- إيضاح دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في توحيد المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية.
- وضع تصور مقترح للتخلص من العوامل المسببة لتعدد وتشتت المصطلح الأمني في الدول العربية وتقليص آثارها.

أهمية الدراسة

نظرًا للأهمية المتنامية للمصطلح الذي يدلل على تقدم الأمم حضاريًّا، ويحدد ملامح ثقافتها ووجودها على خريطة اللغات الحية، ونظرًا لما لوحدة مصطلحات أي علم من العلوم أو فن من الفنون من أثر واضح ومباشر في وحدة الأمة الفكرية والسياسية؛ إذ إن الباحث بحسب تعبير الدكتور القاسمي، علي (١٩٨٦م، ص ٨١) « يستطيع أن يقيس تقدم الأمم حضاريًّا، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدةً وفكرًا بإحصاء مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات والعلوم والتقنيات»؛ وإذ إن المصطلح من المسائل المهمة التي أثارت اهتمام المشتغلين باللغة العربية وعلومها المختلفة؛ لما للمصطلح من أهمية في تسهيل الفهم وسرعة الاستيعاب،

وفي نشر الثقافة، والإسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو فكري أو إعلامي، إلى جانب أن المصطلح الأمني ركيزة أساسية لتوسيع الآفاق المعرفية والفكرية لأفراد المجتمع بحيث يبقون على اتصال مباشر ومفهوم مع الأحداث، كما أن المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية ليست كلمات عشوائية؛ بل ينبغي أن تكون كلمات مفتاحية تحمل مضامين عميقة، ومفاهيم محددة، وأفكارًا مركزية، وذات أهمية كبيرة ومؤثرة في بناء المفاهيم أو تغييرها، وفي كسب المواقف أو تبديلها لدى الجمهور المستهدف، رغم استهانة كثير من الناس بمسألة المصطلح ووضوحه إذ لا يرون لذلك شأنًا في حياتهم العامة والخاصة، وذلك لأنهم يجهلون العلاقة بين صحة المصطلح ودقته وبين سلامة المفهوم ووضوحه.

ولما كانت دقة المصطلح وصحته ومناسبته لواقع الحال من أبرز الأمور التي تؤدي إلى فهم الرسالة؛ فضلاً عن أن توحيد المصطلحات يؤدي إلى انطلاق المعنيين من قاسم مشترك فيما يهدفون إليه، وما يرغبون في تحقيقه؛ فقد جاءت أهمية تحليل ودراسة المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية وأهمية توحيدها قدر الإمكان؛ إذ تمثل المفاهيم والمصطلحات الخطوة الأولى لعرض الأفكار انطلاقًا من قول الفيلسوف الفرنسي فولتير: «إذا أردت أن أفهمك فلا بد من أن توضح مصطلحاتك ومفاهيمك»، وبخاصة في هذا العصر الذي يحتم على الجميع تحديد مفاهيمهم ومصطلحاتهم بوضوح ودقة.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية هذه الدراسة القائمة على إلقاء الضوء على واقع المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية وحصر أسباب تعددها للعمل على التقليل من أخطار ذلك التعدد من جانب، وتطوير البحث في مجال المصطلح الأمني من جانب آخر لتمكين مصطلحات أمنية محددة يفهمها الجميع خدمة للرسالة الأمنية التي تسعى الأجهزة الأمنية العربية إلى تحقيقها وبيان دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب- في توحيدها.

نظرة تاريخية للمصطلحات العربية

لقد اهتم العرب بالمصطلحات منذ عهد مبكر؛ فمنذ القرن الأول الهجري بدأ اشتغال العرب بالعلوم، وظهر عدد هائل من المصطلحات الجديدة التي وسعتها اللغة العربية سواء في مجالات علوم القرآن وتفسيره كالتنزيل، والمكي والمدني، والسورة، والجزء والحزب، والمفصل ،إلى جانب علم التجويد كمصطلحات الجهر، والهمس، والقلقلة، والغنة، والتنوين، والإدغام، والإظهار، والإقلاب.... ، وفي الفقه الإسلامي كالطهارة، والوضوء، والتيمم، والصلاة والزكاة، والأذان والإقامة، والفرض، والواجب، والسنة، والتطوع..... أو في علم الحديث ومصطلحاته كالراوي والرواية والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع.... ، أو في علم اللغة والنحو كالكلمة والجملة والمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، وعلم العروض والقافية ..... .

وازدادت أهمية المصطلحات واهتمام العرب بها عندما نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبعد أن بدأ عصر الترجمة في العصر الأموي وما تلاه من عصور، إذ توالت المصطلحات العلمية في فنون الطب والفلك والكيمياء والنجوم ثم الفلسفة مع ازدهار الحركة العلمية التي ظهرت بواكيرها في عهد خالد بن يزيد بن معاوية (ت ٨٩هـ) وترعرعت في أيام أبي جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ)، وأينعت في عهد هارون الرشيد وابنه المأمون الذي أسس بيت الحكمة، ووجه همه إلى الترجمة والتأليف فترجمت كثير من كتب الطب والفلسفة والأدب، واستجدت كثير من المصطلحات في مختلف العلوم والفنون بعد أن كثر عدد العلماء والمترجمين الذين ترجموا عن اللغات الأربع التي كانت تمثل الحضارة الإنسانية آنذاك، وهي اليونانية، والفارسية، والسريانية، والهندية، وكان الهدف واضحًا أمام العلماء العرب الذين صاغوا مصطلحات لمعانٍ ومفاهيم جديدة، ونقلوا من اللغات الأجنبية، وكان شرطهم الأساسي في ذلك «ألا يكون المصطلح خارجًا عن أبنية العربية، وأن يقبله الذوق، وأن يكون للكلمة أدنى صلة أو ملابسة بما تدل عليه من معنى» (مطلوب، ٢٠٠٦م،ص ٣٠-٣١).

ومنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وبعد أن اتصل العرب بالغرب

برزت أهمية نقل المعارف والمعلومات، وظهرت ضرورة وضع المصطلحات وأهميتها في اللغة العربية؛ فأنشئت المجامع اللغوية وآزرتها المؤسسات والهيئات الوطنية والإقليمية في وضع المصطلحات وتقييسها بعد أن اتضح أن العمل المصطلحي حاجة يومية ملحة في سبيل مواكبة ركب الحضارة وما استجد في العصر الحديث من تقدم علمي وحضاري وتقني، استدعى وضع ضوابط وضع المصطلحات وتقييسها، واستدعى جهودًا متواصلة لملاحقة المخترعات الحديثة والمستجدات العلمية والتقنية لوضع المصطلحات الجديدة.

واقع المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية

لا يختلف اثنان على أن للغة دورًا كبيرًا وأثرًا عميقًا في تكوين الرأي العام الذي يمثل المنبع الذي تصدر منه أحكام الجماهير، كما أنه القوة التي يسعى الإعلام عن طريق اللغة إلى التأثير فيها(شرف ١٩٩١م،ص٦)؛ فالإعلام كما يقول أوتو جروت: هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه (عن المرجع السابق، ص ٢٢) وهذا يفسر أثر اللغة بعامة وأثر المصطلحات بخاصة في صنع الرأي العام وتوجيهه.

وتشكل اللغة المستخدمة ومصطلحاتها وطريقة توظيفها في عمليات التواصل الركيزة الأساسية لنجاح السياق الاتصالي أو فشله؛ باعتبارها الوسيلة الأكثر تأهيلاً لتبليغ الأفكار والاتجاهات والرغبات والتصورات والقيم (بليبل، ٢٠٠١م، ص ٤١)؛ وذلك لما للغة ومصطلحاتها من أثر في التوعية والتثقيف من جانب، ولما لها من دور في الحفاظ على وجود الأمة وخصائصها من جانب آخر.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام والتواصل في هذا العصر قد نجحت في التقريب بين اللهجات والمستويات اللغوية المختلفة في الدول العربية، وزودت اللغة العربية بألفاظ وكلمات ومصطلحات وأساليب لم تعهدها من قبل؛ ما أدى إلى تنمية لغوية لعل بعض أسبابها يعود إلى تداول الإعلام بين الدول، وتأثر الصحفيين والكتاب بأساليب اللغات الأجنبية واقتباسهم أو ترجمتهم لمفرداتها ومصطلحاتها وانتفاعهم بأفكار أهلها، وإنتاجهم العلمي والإعلامي.

وفي المجمل فإنه يمكن تأكيد أن باب المصطلحات باب عريض لإثراء زادنا اللغوي، وتحسين طرائق تعبيرنا عن الحياة والأشياء والمواقف، وتغيير أنماط التفكير وتفسير الأحداث، ولكن الناظر في المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية يلحظ أن تلك المصطلحات رغم أنها تواصل خاص في المجتمع العربي، وأنها موجهة لفئات متباينة من الناس، ولها وظائف متعددة تتعلق بالتأثير في حياة الناس بصور مختلفة باختلاف موضوعاتها؛ يلحظ تشتت المصطلح الأمني المستخدم في الدول العربية وتعدده كما يتضح في مجال المصطلحات الإعلامية، وفي مجال الرتب العسكرية، وفي مجال الزي الشرطي، وفي مجال المصطلحات الأمنية، كما يتضح من خلال مراجعة عدد من المطبوعات الأمنية الصادرة في الدول العربية ومتابعة إذاعاتها الأمنية.

أسباب تعدد المصطلح الأمني المستخدم في الدول العربية.

إن الميدان الأمني ميدان واسع يضم عدة مجالات متعلقة بأمن الفرد والمجتمع بما فيها: الإعلام الأمني، أجهزة المرور، أجهزة الدفاع المدني، أجهزة الشرطة ..... وغيرها.

ونظرًا لعدم التنسيق في وضع المصطلحات الأمنية، وعدم توافر المعاجم المتخصصة لكل علم من العلوم الأمنية، إلى جانب اختلاف طرائق وضع المصطلحات من بلد عربي إلى آخر أدى ذلك كله إلى تعدد المصطلحات الأمنية واختلاف كثير منها بين الدول العربية.

هذا إلى جانب أن اللغة العربية في أصلها تحفل بالمصطلحات المترادفة، وهي ظاهرة غذتها في هذا العصر الانتماءات إلى مرجعيات علمية وثقافية وجهوية مختلفة ومتباينة؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع دلالة تلك المصطلحات من غير ضابط منهجي ووقوعها تحت عامل التوظيف العشوائي لا العلمي.

وغني عن البيان هنا أن المفاهيم والمصطلحات المضطربة وغير الدقيقة تؤدي إلى الخلط وتعدد الرؤى والتسميات.

ولا شك في أن قضية تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد وجدت عناية كبيرة في العالم العربي لمحاولة توحيدها ؛ إذ أكد الشهابي، مصطفى (مرجع سابق ص ٦) « أنه لا يجوز أن يوضع للمعنى الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة) ولكن يبدو أن هذه القضية عصية على الحل لأسباب كثيرة كما أشار (القرشي، ١٩٨٢م):

-اختلاف الأذواق عند واضعي المصطلحات.

-اختلاف مصادر الثقافة اللغوية عند المترجمين والمعربين.

-العمل الفردي من قبل بعض الكتاب واستقلالهم باجتهاداتهم الخاصة.

-عدم الالتزام والتقيد بما يصدر عن المجامع اللغوية والمؤسسات العاملة في حقل الترجمة والتعريب.

وإن تعدد المصطلح الأمني وازدواجيته مشكلة تعود أسبابها إلى ما يلي(القاسمي، علي، مرجع سابق، ص ٨٤ بتصرف):

- تعدد اللغات الأجنبية التي تستقي منها الدول العربية مصطلحاتها الحياتية.
- تعدد الجهات التي تتولى عمليات وضع المصطلحات الحياتية.
- أسباب لغوية تعود إلى خصائص اللغة العربية وإمكاناتها كالترادف والاشتراك اللفظي ودلالات الألفاظ المجازية.
- إغفال واضعي المصطلحات ما توافر في التراث العربي من مصطلحات ومفاهيم أثناء وضع المصطلحات الحياتية.
- وضع المصطلحات الحياتية موضع الاستعمال والتطبيق، وتعدد المنهجيات المتبعة في وضع المصطلحات واختيارها.
- انخفاض الوعي القومي باللغة؛ وهذا ما يجعل كثيرًا من أبناء العربية لا يحرصون على إتقانها أو تفعيلها في استعمالاتهم ويجعلهم يميلون إلى استخدام اللغات الأجنبية واستساغة مصطلحاتها دون المصطلحات العربية؛ نتيجة الانبهار باللغات الأجنبية.
- غياب السياسة اللغوية القائمة على التخطيط الواعي والتنظيم المتكامل بين الدول العربية ما يحول دون تحقيق الوحدة السياسية والثقافية التي تحفظ للغة العربية مكانتها في المجتمعات العربية، وتدعم اعتزاز العرب باللغة العربية بوصفها عنوانًا للهوية.
- وأضيف إلى ما سبق أن قلة التواصل بين المختصين والمعنيين في البدان العربية من أهم أسباب اختلاف المصطلح وتعدده في جميع النواحي بما فيها المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية، ما يؤكد أهمية تفعيل الجهود المشتركة للقيام بدور المصفاة المرشحة التي لا تسمح إلا بمرور وشيوع المصطلحات التي تتناسب مع مصلحة الأمة بعامة ومصلحة الأجهزة الأمنية بخاصة.

أسباب تشتت المصطلح الأمني المستخدم في الدول العربية

إن جميع المحاولات والمبادرات العربية التي قامت بها مجامع اللغة العربية ومكاتب التنسيق لم تصل إلى نتائج موحدة ومقبولة في مجال المصطلحات بعامة؛ وذلك لعدم وجود مختصين لمتابعة مدى تطبيق القرارات والتوصيات الخاصة بالمصطلحات من حيث وضعها أو ترجمتها أو تعريبها وهذا الوضع أدى – مع الأسف الشديد- إلى تشتت المصطلح العربي بعامة والمصطلح الأمني بخاصة، هذا إلى جانب عدم وجود معاجم عربية معتمدة في كثير من العلوم والفنون بعامة وفي مجال المصطلحات الأمنية بخاصة.

ويمكن أن نعزو تشتت المصطلح الأمني المستخدم في الدول العربية إلى الأسباب التالية إضافة إلى الأسباب التي ذكرت سابقًا في تعدد المصطلحات الأمنية:

- النزعة الإقليمية التي تلعب دورًا بارزًا في تعدد المصطلحات وتشتتها.
- التشتت في وضع المصطلح سواء من قبل العامة أو المختصين أو اللغويين دون مراعاة للأصول العامة لوضع المصطلحات وتقييسها.
- تأثير اللهجات العامية في وضع المصطلح وتقييسه دون قيود وأصول مرعية.
- عدم توافر المعاجم اللغوية المتخصصة في مجال المصطلح الأمني.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التخلص من مسببات التشتت المصطلحي ليس بالأمر الهين وأقصى ما يمكننا بلوغه في هذا المجال كما أشار (مورو، ٢٠١٤م، ص ٤٩٨- ٤٩٩)

هو « الحد منها وتقليص آثارها، إذ إننا لو وحدنا العمل المصطلحي وجعلناه منوطًا بعهدة المجامع اللغوية وهيئات التقييس؛ ثم اتخذ الأمر طابعًا سياسيًا من خلال إصدار قوانين تفرض استخدام مصطلحات بعينها؛ لما تحقق لنا التوحيد المصطلحي لأن الفيصل هو الاستعمال واعتماد المصطلحات داخل الحيز الاجتماعي والجماهيري؛ فإن الجماهير –كما نعلم جميعًا – لا يمكن السيطرة عليها بسهولة ولا فرض معايير لسانية عليها، ولعل اتخاذ متكلم اللغة الأم (native speaker) مرجعًا لتقييم الصواب والخطأ في الأبحاث اللسانية الحديثة مؤشر على أن اللغة ليست مجموعة من القواعد الماقبلية الجاهزة فحسب؛ بل هي ظاهرة تواصلية اجتماعية أيضًا».

سبل توحيد المصلح الأمني العربي ونشره

بعد أن تناولت هذه الدراسة مشكلة تعدد المصطلح الأمني العربي وتشتته وأسباب ذلك وأثره السلبي في تحقيق الرسالة الأمنية؛ يبدو أن هذا التعدد والتشتت لا يخدم الرسالة الأمنية التي ترغب الأجهزة الأمنية في توجيهها، ولا يخدم اللغة العربية لأنه يؤدي إلى انعدام الرؤية وإلى عدم وضوح معاني المصطلحات والمفاهيم التي تهدف تلك الأجهزة إلى إبلاغها للمتلقين من خلال رسالتها الأمنية القائمة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل بما يحقق الأمن اللغوي، وينشر الثقافة الأمنية، وينمي الحس الأمني لدى المواطن العربي، ويزيد الوعي بين كافة أفراد المجتمع بأهمية «الأمن» وانعكاساته على جميع فئات المجتمع؛ انطلاقًا من أنه مطلب أساسي لجميع فئات المجتمع، وأنه مسؤولية الجميع.

وبهذا فإن الأجهزة الأمنية العربية مدعوة إلى العمل على توحيد المصطلحات الأمنية، وأن تنسق بينها لتسير في منهج موحد في وضع المصطلحات الأمنية ووضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات الأمنية المستخدمة وتوحيدها لتبقى متوائمة مع حاجات العصر ومتطلبات المستقبل استنادًا إلى الخطوات التالية التي تضم برامج بنائية، وأخرى وقائية، وثالثة علاجية:

- إجراء دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات الأمنية المتعددة والمترادفة المستخدمة في الدول العربية واختيار الأنسب منها بناء على أسس علمية ولغوية واجتماعية وتطبيق مبادئ وأسس التقييس عليها والتوصية باستخدامها ونشرها والمطالبة بالاقتصار عليها إعلاميًّا وثقافيًّا وجماهيريًّا.
- إنشاء بنك معرفي عربي موحد للمفاهيم والمصطلحات الأمنية وتعريفاتها وإتاحة الفرصة للجميع للاستفادة منها واستخدامها.
- العمل على توحيد المصطلحات الأمنية العربية وفق سياسة موحدة ومتفق عليها في الوضع والتقييس والاختيار تلتزم بها الجهات المعنية في الدول العربية بعد أن تشارك في رسمها ومناقشتها وإقرارها.
- تشجيع التأليف لإيجاد نظريات علمية عربية في مجال المصطلحات ووضعها وتقييسها أو ترجمتها وتعريبها تحت إشراف جهات متخصصة تكون مرتبطة بالهيئات القطرية والقومية المعنية.
- إسراع الجهات المعنية في وضع المصطلحات الأمنية ونشرها كلما دعت الضرورة قبل فسح المجال للعامة بوضع مصطلحات اعتباطية تصعب مقاومة انتشارها فيما بعد.
- استمرار التنسيق بين الجهات الأمنية المعنية لدراسة المصطلحات الأمنية وتقييسها وإقرارها والإيعاز باستخدامها بطرق إلزامية.
- العمل على نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية ببيان أهمية المصطلح وطرائق وضعه وقصر ذلك على ذوي الاختصاص ومن في حكمهم.
- تكوين لجان متخصصة في المصطلح الأمني واستخدامه تنبثق منها لجان عمل على غرار «لجنة نورمان للمصطلح بألمانيا» (NAT) على أن يكون التنسيق عاليًا في هذه اللجان على مستوى الأجهزة المعنية في الدول العربية.
- أن تكون معالجة قضية توحيد المصطلح الأمني ونشر المصطلح المفضل على ثلاثة مستويات (الحمد، علي، مرجع سابق ص ١٢):

أ. المستوى القطري: إذ نجد تعددًا في استخدام بعض المصطلحات الأمنية بين أبناء القطر الواحد.

ب. المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية؛ كأقطار المغرب العربي، أو أقطار الخليج العربي، أو بلاد الشام على سبيل المثال.

ت. المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح الأمني المفضل في جميع الأقطار العربية.

وينبغي أن يكون توحيد المصطلح الأمني في هذه المستويات الثلاثة بعد دراسة وصفية ميدانية لواقع المصطلحات المستخدمة في كل قطر من الأقطار العربية وفي ضوء خصائص اللغة العربية وإمكاناتها، مع التأكيد على أهمية اتباع المرونة والموضوعية في اختيار المصطلح الأمني الأنسب، والأخذ بالشائع مع مراعاة منهجية عامة لتوحيد المصطلح الأمني ترتكز على العناصر التالية:

-الاطراد والشيوع.

- يسر وسهولة التداول(من حيث سهولة النطق ومطابقة الواقع).
- الملاءمة(بما يتناسب مع التخصص والحاجة).
- التوليد(إمكانية الاشتقاق من المصطلح).
- مناسبة الذوق العربي(من حيث مخارج الحروف وعدم تنافرها).

جهود جامعة نايف العربية في توحيد المصطلحات الأمنية

انطلاقًا من الدور الأكاديمي العلمي والعملي الذي تضطلع به جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب فقد أدركت المشكلات التي يؤدي إليها تعدد المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية، وأدركت أن تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية ذات المضمون الأمني سيعمق ويثري الجوانب العلمية المهمة في البناء النظري والمنهجي للعلوم الأمنية تدعيمًا لأسس البحث العلمي في تطوير وإثراء العلوم الأمنية وقضاياها التي اهتمت بها الجامعة من خلال ما يلي:

أولاً: المؤلفات: إذ أصدرت الجامعة عددًا من المؤلفات التي تعنى بموضوع المصطلحات وتوحيدها ، ومن ذلك: القاموس الأمني (إنجليزي- عربي)، والمعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية، وتوحيد معايير النقل الكتابي لأسماء الأعلام العربية وأبعادها الأمنية، اللغة الإنجليزية للأغراض الأمنية، مفاهيم أمنية، قاموس مصطلحات الطوارئ والكوارث(إنجليزي- عربي)، ضوابط التحقيقات الصحفية الأمنية، المعلومة الأمنية..... .

ثانيًا: الندوات واللقاءات العلمية: نظمت الجامعة عددًا من الندوات واللقاءات العلمية في مجال المصطلحات والمفاهيم الأمنية وتوحيدها: ومن ذلك: ندوة توحيد معايير النقل الكتابي للأسماء العربية، ضوابط التحقيقات الصحفية الأمنية، تجويد الرسائل والأطروحات العلمية (الكتابة الأكاديمية: خصائصها ومتطلباتها اللغوية)...

ثالثًا: الدراسات والبحوث: نشرت الجامعة عددًا من البحوث والدراسات في مجال توحيد المصطلحات الأمنية، ومن ذلك: نظام آلي لكتابة الأسماء العربية بحروف إنجليزية: نحو معايير موحدة، رومنة الأسماء العربية في المراجع الأكاديمية، المشكلات الأمنية في تباين كتابة الأسماء العربية بالحرف الروماني، المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية.

رابعًا: المقالات الصحفية: نشرت مقالات صحفية متعددة في مجلة الأمن والحياة عالجت قضية المصطلح الأمني وتوحيده، ومن ذلك: فن الصحافة الأمنية، دور الإعلام في نشر الوعي الأمني، الفكر الإعلامي للأمن، الإعلام الأمني: خصائصه وأبعاده، تدفق المعلومات وانعكاساتها على الأمن العربي، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، أسس وضوابط إعداد البرامج الإعلامية للتوعية الأمنية، إعداد البرامج الإعلامية للتوعية الأمنية، تطوير الإعلام الأمني، الإعلام الأمني ودوره في تصحيح المفاهيم الخاطئة، أخلاقيات صياغة الخبر الأمني، إدارة تحرير المجلات الأمنية، الأمن الفكري: دلالات ومفاهيم..... .

الخاتمة

من خلال ما سبق حول قضايا المصطلح الأمني العربي وإشكالاته يمكن تأكيد أن وضع المصطلح الأمني العربي ينطلق من المعايير المصطلحية العربية ويسير في النهج نفسه الذي يتبعه العرب في مصطلحاتهم العلمية والتقنية الحديثة؛ وأن أبرز إشكالات المصطلح الأمني العربي تتمثل فيما يلي:

- وضوح تعدد المصطلح الأمني العربي للمفهوم الواحد.
- اعتماد المصطلح الأجنبي مع وجود البديل العربي.
- غياب الدقة في استعمال المصطلح الأمني أحيانًا.
- استعمال المصطلح الشعبي الدارج رغم وجود المصطلح العربي الفصيح.
- الانسياق وراء الجهات المغرضة في استعمال مصطلحات ذات مدلولات غير دقيقة لتحقيق أغراض تتعارض مع مصالحنا الوطنية.
- افتقاد مدونة مصطلحية أمنية عربية شاملة تحتوى كل الرصيد المصطلحي الأمني العربي يمكن أن توفر للمعنيين وثيقة شاملة كاملة تعمل على توحيد المصطلحات الأمنية.
- تعدد المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية نظرًا لتعدد المرجعيات المصطلحية وعدم مراقبتها علميًّا وإداريًّا، رغم الرغبة الملحة في توحيد تلك المصطلحات لدى المعنيين.
- نظرًا لنجاح فكرة معاجم المصطلحات المتخصصة في كثير من المجالات الطبية والزراعية والعسكرية ..... وغيرها؛ فإن الحاجة تدعو إلى المسارعة في إعداد معجم المصطلحات الأمنية يلتزم الجميع بما يحويه من مصطلحات يتم اختيارها بأسلوب علمي واضح قائم على أصول وشروط وضع المصطلحات وتقييسها من قبل متخصصين في المجالات الأمنية واللغوية والمصطلحية.

لذا فقد خلصت هذه الدراسة إلى وجوب وضع إستراتيجية عربية لتوحيد المصطلحات الأمنية وتفادي الوقوع في مخاطر تعدد المصطلح الأمني وتشتته، ومحاولة القضاء على العوامل المؤدية إلى ذلك؛ مع تأكيد أن ذلك لا يكون إلا من خلال التخطيط المدروس القائم على حصر الاختلافات ومعالجة مسبباتها ووضع المصطلحات الأمنية المناسبة وبطريقة صحيحة، وحث جميع منسوبي الأجهزة الأمنية على استخدام المصطلحات المتفق عليها من أجل إعطاء المصطلح الأمني مفهومه الصحيح واللائق، مع تأكيد أن مشكلة المصطلحات (تعددها وعدم الدقة في وضعها) لا تنتهي بسن الأنظمة والتشريعات الصارمة فحسب؛ بل بالحملات الوقائية والتثقيفية والبرامج العلاجية التي تدعم الأنظمة والتشريعات وتعزز الدوافع الشخصية لتحقيق الأمن اللغوي من جانب وتوضيح المصطلحات المستخدمة ودقتها من جانب آخر.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

- قيام الجهات الأمنية في الدول العربية بتطبيق خطوات الخطة التي اقترحتها هذه الدراسة باعتبارها خطوات عملية يمكن أن تسهم في مواجهة مشكلة تعدد المصطلحات الأمنية وتشتتها باعتبارها مشكلة علمية حضارية قومية.
- إعداد معجم عربي شامل للمصطلحات الأمنية ونشره على الشبكة العنكبوتية وإلزام الجميع بالاستفادة من محتوياته بعد عرضها بأسوب علمي مدعم بالنماذج والصور.
- استهداف المعنيين بالأجهزة الأمنية بعدد من المحاضرات والندوات لتحقيق الأمن اللغوي من جانب ونشر الثقافة المصطلحية من جانب آخر.
- قيام الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالتعاون مع الجهات المختصة كالمجامع اللغوية والجامعات للعمل على إيجاد المصطلحات الأمنية المناسبة وتعميمها على الجهات الأمنية المختلفة للالتزام بها واستخدامها تضييقًا لفجوة تعدد المصلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية.
- وضع سياسة لغوية عامة على مستوى الوطن العربي يشارك في إعدادها اتحاد المجامع اللغوية وعلماء التربية وعلماء النفس

وعلماء الاجتماع وغيرهم للتغلب على المشكلات والتحديات التي تواجه اللغة العربية وأبنائها في هذا العصر.

- إسباغ صفة الإلزام لقرارات المجامع اللغوية ومؤسسات وضع المصطلح العربي والتعريب لاستعمال المصطلحات البديلة التي تقرها في مجال المصطلحات الأمنية بعد مراجعتها وإقرارها من قبل لجان مختصة في الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لتقوم بدور المصفاة المرشحة التي لا تسمح إلا بمرور ما يتناسب مع مصلحة الأمة ومصلحة الأجهزة الأمنية..
- العمل على أن تكون اللغة العربية هي لغة الاستعمال في الأجهزة الأمنية العربية في مجالاتها كلها سواء المصطلحات الأمنية، والرتب الوظيفية، والأعباء التدريبية والعملية، ومسميات الأجهزة والآليات والمعدات المستخدمة؛ إذ إن استخدام اللغة العربية في هذه المجالات يحقق الأمن اللغوي من جانب، ويعمل على توحيد المصطلحات الأمنية من جانب آخر.
- وإلحاقًا للتوصية السابقة، ضرورة رفع مستوى المراجعة اللغوية للنصوص المكتوبة والمترجمة والمنطوقة في مجالات الأجهزة الأمنية لتلافي ما قد يقع تحت سطوة الأخطاء اللغوية المتكررة في نصوصها ومصطلحاتها المستخدمة، مع التركيز على المصطلحات ذات المضامين الصحيحة بعيدًا عن غير المناسب منها، وتجنب المصطلحات والألفاظ التي يكنى بها عن الأشياء التي لا يليق التلفظ بها كمناداة الشخص بنوع مركبته أو بصور التقزيم والاحتقار.
- إعداد دليل مرجعي (وتحديثه بشكل دائم) للتأسيس للغة مشتركة موحدة للمصطلحات الأمنية وأصول التعامل مع المصطلحات الجديدة التي تشكل أهمية قصوى في حياة الأمة العلمية والثقافية والحضارية والاجتماعية.

المراجع

- بليبل، نور الدين(٢٠٠١م)، الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام.
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(٢٠١٤م)، مجلة الأمن والحياة، عدد ٣٨٦، الرياض.
- الحمد، علي(٢٠٠٥م)، المصطلح العربي: شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل، العدد الأول، الخليل.
- شرف، عبد العزيز(١٩٩١م)، اللغة الإعلامية، دار الجيل، بيروت. كتاب الأمة، العدد ٨٤، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، الدوحة.
- الشهابي، مصطفى (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط٢، دمشق.
- فيصل، شكري(١٩٨٦م)، قضايا اللغة العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي، عدد ٢٦، الرباط.
- القاسمي، علي(١٩٨٦م)، مجلة اللسان العربي، عدد ٢٧، الرباط.
- القرشي، خضر عليان(١٩٨٢م)، تعريب العلوم ووضع المصطلحات، مجلة اللسان العربي، عدد ٢٢، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب.
- مطلوب، أحمد(٢٠٠٦م)، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
- مورو، محمد أنيس(٢٠١٤م)، المصطلح العربي بين التقييس والممارسة العملية، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، المجلس الدولي للغة العربية، دبي.